

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/EM.11/2
8 May 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
اجتماع الخبراء المعني بالخبرات المكتسبة بشأن التُّهْج الثنائية
والإقليمية للتعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار الطويل
الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر

جنيف، ١٢-١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

الخبرات المكتسبة بشأن التُّهْج الثنائية والإقليمية للتعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار الطويل الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

إن وضع القواعد الدولية المتعلقة بقضايا الاستثمار مسألة متعددة الجوانب تشمل المستويات الثنائية والإقليمية والأقليمية والمتعددة الأطراف. وقد اتخذ شكل الصكوك الملزمة والطوعية التي تحدد عدداً من الالتزامات المتباينة في قوتها، كما أنه يحدث استناداً إلى أساس من التحرير المستقل الملحوظ لنظم الاستثمار. وتنتج ممارسة معاهدات الاستثمار الثنائية التي تمت في الآونة الأخيرة نحو إعادة تأكيد دورها التقليدي المتمثل في توفر الحماية للاستثمار، وبوجه عام، ضمان عدم التعرض لمعاملة تمييزية بعد توطُن الاستثمارات في البلدان المضيفة. وليس عالم صكوك الاستثمار الإقليمية أو الصكوك الإقليمية التي تتضمن قواعد تتصل بالاستثمار بنفس حجم عالم معاهدات الاستثمار الثنائية، وإن كان هو الآخر واسعاً ومتنوعاً. وفي حين أن معاهدات الاستثمار الثنائية تركز تركيزاً خاصاً على حماية الاستثمار، فإن صكوك الاستثمار الإقليمية تنتج عامة نحو التحرير، وإن كان عدد كبير منها يعالج أيضاً قضايا الحماية. فأما دور معاهدات الاستثمار الثنائية تجاه التزامات إنمائية محددة، فيكمن، في المقام الأول، فيما يمكن أن تسهم به هذه المعاهدات لتشجيع الاستثمار عن طريق المساعدة على تأمين بيئة مستقرة ومواتية للاستثمار الأجنبي. وهي تتيح في الوقت نفسه آفاقاً رحبة لتطبيق القوانين والسياسات الوطنية، موفرة بذلك المرونة للبلدان النامية في متابعة الأهداف السياسية لكل منها. وأما صكوك الاستثمار الإقليمية، فقد اعتمد بعضها أحكاماً موجهة نحو التنمية، تشمل استثناءات، وضمانات وفترات انتقال متنوعة تهدف إلى تهيئة الفرصة لبلوغ أهداف الأطراف وتلبية احتياجاتها المختلفة على كافة مستويات التنمية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	٢-١ مقدمة
٣	١٠-٣ أولا - النهج الثنائية
٥	٦-٥ ألف - أوجه التشابه
٦	٧ باء - أوجه الاختلاف
٧	٩-٨ جيم - التغييرات التي حدثت بمرور الزمن
٨	١٠ دال - أسئلة...
٩	١٨-١١ ثانيا - النهج الإقليمية
٩	١٣ ألف - أوجه التشابه
١٠	١٥-١٤ باء - أوجه الاختلاف
١٠	١٧-١٦ جيم - التغييرات التي حدثت بمرور الزمن
١١	١٨ دال - أسئلة...
١٢	٢٢-١٩ ثالثا - البعد الإنمائي
١٣	٢٣ الخلاصة
١٥	 ثبت المراجع
	الجدول المرفق - أهم الصكوك الإقليمية والأقليمية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر
١٦	 ٢٠٠٢-١٩٥٧
٢٦	 التذييل - اتفاقات الانتساب والتعاون والشراكة الثنائية والاتفاقات الإطارية الثنائية
	الأشكال
٤	 ١ - النمو في عدد معاهدات الاستثمار الثنائية ١٩٥٩-٢٠٠١
٤	 ٢ - معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة في عام ٢٠٠١، مقسمة حسب مجموعات البلدان

مقدمة

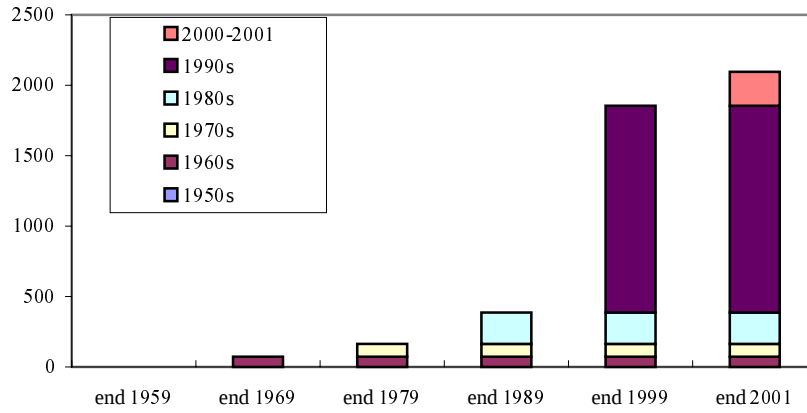
١- قررت لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في دورتها السادسة (٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢) عقد اجتماع للخبراء معني بالخبرات المكتسبة بشأن النهج الثنائية والإقليمية للتعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار الطويل الأجل العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر. واعتبرت اللجنة، في ضوء إعلان الدوحة الوزاري، أن بإمكان اجتماع الخبراء هذا أن يلقي ببعض الضوء على قضية آثار توثيق التعاون المتعدد الأطراف في مجال الاستثمار العابر للحدود، وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، على السياسات والأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وتنتظر اللجنة على الأخص من الاجتماع أن يجري حصراً للعناصر والخبرات المشتركة المكتسبة من تطبيق النهج الثنائية والإقليمية وغيرها من مبادرات في هذا المجال، وأن يحدد ملامح التحديات الناشئة في المفاوضات والنهج. كما سيركز الاجتماع على تطور هذه النهج على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بغية إبراز عناصرها المشتركة والمختلفة، وتدارس الطريقة التي تمت بها، والتي يمكن أن تتم بها، مراعاة البعد الإنمائي فيها.

٢- إن وضع القواعد الدولية المتعلقة بقضايا الاستثمار مسألة متعددة الجوانب تشمل المستويات الثنائية والإقليمية والأقليمية والمتعددة الأطراف. وقد اتخذ شكل الصكوك الملزمة والطوعية التي تحدد عدداً من الالتزامات المتبينة في قوتها، وكما أنه يحدث استناداً إلى أساس من التحرير المستقل الملحوظ لنظم الاستثمار في كافة البلدان النامية. وتستعرض هذه المذكرة النهج الثنائية (وبخاصة معاهدات الاستثمار الثنائية) وصكوك الاستثمار الإقليمية، باحثاً، أولاً، الجوانب المشتركة بين الصكوك، وثانياً، أوجه الاختلاف الرئيسية بينها، وثالثاً، الاتجاهات الناشئة على مدى السنوات الخمس أو العشر الماضية. ثم تناقش المذكرة بإيجاز القضايا المتصلة بالبعد الإنمائي لهذه الاتفاقات.

أولاً- النهج الثنائية

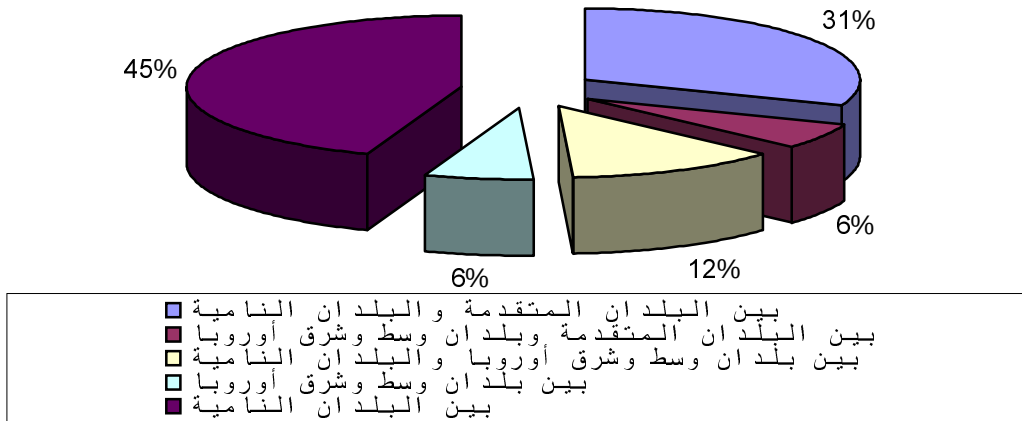
٣- كانت قضايا الاستثمار بين الدول تعالج في البداية في اتفاقات ثنائية واسعة النطاق، من أبرزها معاهدات الصداقة والتجارة والملاحة. واعتباراً من عام ١٩٥٩، ظهرت المعاهدات المتخصصة، أي معاهدات الاستثمار الثنائية، كأداة رئيسية لهذا الغرض^(١). ومنذ اعتماد أول معاهدة استثمار ثنائية في عام ١٩٥٩، وعدد هذه المعاهدات في تزايد مطرد، حتى بلغ ٣٨٥ معاهدة في نهاية عام ١٩٨٩، ثم قفز إلى ٢٠٩٦ معاهدة في نهاية عام ٢٠٠١ (الشكلان ١ و ٢)^(٢). ثم نمت شبكة معاهدات الاستثمار الثنائية بسرعة في التسعينات من القرن العشرين، حيث كثر عدد البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية التي وقعت معاهدات مع مجموعة متزايدة من البلدان المتقدمة، والتي بدأت توقع معاهدات استثمار ثنائية فيما بينها. كما زاد عدد البلدان والأقاليم التي أبرمت معاهدات الاستثمار الثنائية حتى بلغ ١٧٤ في نهاية عام ٢٠٠١^(٣).

الشكل ١- النمو في عدد معاهدات الاستثمار الثنائية ١٩٥٩-٢٠٠١



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الخاصة بمعاهدات الاستثمار الثنائية.

الشكل ٢- معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة في عام ٢٠٠١، مقسمة حسب مجموعات البلدان



المصدر: قاعدة بيانات الأونكتاد الخاصة بمعاهدات الاستثمار الثنائية.

٤- ومع ذلك، فيبدو أن السنوات القليلة الماضية شهدت نوعاً من العودة إلى الممارسة المتمثلة في معالجة قضايا الاستثمار من خلال صكوك أخرى أيضاً، وبخاصة من خلال الاتفاقات الثنائية للتجارة الحرة (التي يبدو أن عدد ما يصبح منها اتفاقات للاستثمار الحر في تزايد)، ومن خلال اتفاقات الانتساب إلى الاتحاد الأوروبي^(٤). وكثيراً ما تتجاوز هذه الاتفاقات معاهدات الاستثمار الثنائية بإدراج أحكام تتصل بتحرير الاستثمار. ويركز هذا الفرع على معاهدات الاستثمار الثنائية، حيث إنها لا تزال الشكل الغالب للاتفاقات الثنائية التي تعالج قضايا الاستثمار.

ألف- أوجه التشابه

٥- من السمات المميزة لمعاهدات الاستثمار الثنائية أن شكلها العام ونطاقها الموضوعي ومحتوياتها ظلت إلى حد كبير بلا تغيير على مدى السنوات الأربعين الماضية. فالأحكام الرئيسية لهذه المعاهدات تتناول عادة نطاق الاستثمار الأجنبي والمستثمر وتعريفهما؛ وقبول الاستثمار؛ والمعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية؛ والمعاملة العادلة والمنصفة؛ والحماية القانونية من نزع الملكية، وحرية تحويل الأموال وإعادة رؤوس الأموال والأرباح إلى الوطن؛ وأحكام تسوية النزاعات بين دولة ودولة وبين المستثمر والدولة. ومع ذلك، فصيغ كل من هذه الأحكام متباينة. وهناك، على الأخص، اختلافات مهمة بين لغة معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمت قبل بضعة عقود ولغة المعاهدات الأقرب عهداً.

٦- وفيما يتعلق بأوجه التشابه بين الأحكام الموضوعية لمعاهدات الاستثمار الثنائية، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- تمتاز هذه المعاهدات باستخدام تعريف للاستثمار يستند إلى الأصول ويتسم باتساع النطاق والانفتاح، ويغطي الأصول المادية وغير المادية والاستثمار المباشر فضلاً عن الاستثمار في الحوافز المالية؛ وهو ينطبق عامة على الاستثمارات القائمة والجديدة كذلك. ولكن توجد أيضاً معاهدات استثمار ثنائية تشتمل على تعريف أضيق، من خلال تركيزها، مثلاً، على الاستثمار الأجنبي المباشر وحده.
- يجري التشجيع على دخول الاستثمارات وتوطنها، على الرغم من أن هاتين العمليتين تخضعان في معظم معاهدات الاستثمار الثنائية للقوانين الوطنية للبلد المضيف.
- يكون تشجيع الاستثمار ضعيفاً، ويستند في الأساس إلى توفير معايير متشددة للحماية يُتوقع منها أن تهيئ بدورها مناخاً مواتياً للاستثمار.
- ينص معظم معاهدات الاستثمار الثنائية على توفر سلسلة من معايير المعاملة ما أن يتوطن أحد الاستثمارات. وفي الممارسة الراهنة، تشمل هذه المعايير المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية

اللتين جرت العادة على تعريفهما بأنهما تتيحان "معاملة لا تقل رعاية الدولة فيها عن...". ويوجد أيضاً عدد من الاستثناءات الموحدة من هاتين المعاملتين، تتصل بصكوك فرض الضرائب والامتيازات الخاصة الممنوحة للبلد بفضل عضويته في مناطق التجارة الحرة وأطر التكامل الإقليمي. ومما يشيع أيضاً في الممارسة العملية لهذه المعاهدات معايير المعاملة العادلة والمنصفة، والحماية الكاملة والأمن التام، ومنع التدابير التعسفية والتمييزية.

- وفي معاهدات الاستثمار الثنائية الحالية، يشمل مصطلحا "نزع الملكية" و"التأميم"، بصورة صريحة أو ضمنية، تدابير من قبيل نزع الملكية أو مكافئة له. والغرض منها هو إذن تطبيق أحكام نزع الملكية على عمليات نزع الملكية "غير المباشرة" وعمليات نزع الملكية "التدرجية". ومعظم معاهدات الاستثمار الثنائية يعتمد قاعدة القانون الدولي التقليدية التي تنص على أنه لا يجوز لدولة أن تترع ملكية أحد الأجانب إلا لأغراض المصلحة العامة، على أن يتم ذلك بأسلوب غير تمييزي وفق الأصول القانونية وبموجب دفع تعويض.
- والغالبية العظمى من معاهدات الاستثمار الثنائية تتضمن حكماً عن تحويل الأموال. فمعاهدات الاستثمار الثنائية الحالية تضمن حرية تحويل المدفوعات المتصلة بالاستثمار أو المرتبطة به. كما أنها كثيراً ما تشتمل على قائمة بطرائق الدفع التي تغطيها أحكام التحويل. وتتضمن معاهدات الاستثمار الثنائية في بعض الحالات استثناء مؤقتاً لاعتبارات تتعلق بميزان المدفوعات.
- وتتضمن معاهدات الاستثمار الثنائية أحكاماً لتسوية النزاعات بين الدولة ومستثمري الدول الأخرى من جهة، وبين الدول الأطراف في المعاهدة من جهة أخرى. وفيما يتعلق بالنزاعات التي تنشأ بين البلد المضيف ومستثمري الطرف الآخر، ينص العديد من معاهدات الاستثمار الثنائية على سبل اللجوء إلى آليات دولية متفق عليها لتسوية النزاعات. وفي حين أن هناك عدة تباينات في الممارسة الحالية، إلا أن الاتجاه العام هو منح المستثمرين حق اختيار واحدة من آليات التحكيم، من خلال مؤسسات مثل المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار والمرفق الإضائي المنتسب إليه، أو الغرفة التجارية الدولية، أو مختلف مراكز التحكيم الإقليمية. ويجري دائماً التصريح من خلال مجموعة كبيرة من الأحكام بطرائق وإجراءات تسوية النزاعات بين الدول الأطراف في معاهدات الاستثمار الثنائية التي تنشأ عن تطبيق المعاهدة.

باء- أوجه الاختلاف

٧- تشمل أوجه الاختلاف الرئيسية بين معظم الأحكام الموضوعية المشتركة بين معاهدات الاستثمار الثنائية ما يلي:

- بعض ممارسات معاهدات الاستثمار الثنائية للبلدان (وبخاصة كندا والولايات المتحدة) يتجاوز ممارسات معظم معاهدات الاستثمار الثنائية الأخرى، بالنص على أن البلدان المضيفة تمنح أفضل ما لديها من معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية فيما يتعلق بدخول الاستثمار وتوطنه. ويخضع هذا الحق لقائمة من الاستثناءات. وهذا يعني أنه، رهنًا بالاستثناءات المتفق عليها في المعاهدة، يتعين على البلدان المضيفة أن تعامل المستثمرين المحتملين، فيما يتعلق بالقبول، بالطريقة نفسها التي تعامل بها مستثمريها أو المستثمرين من البلدان الأخرى. وهكذا، خلافاً للممارسة العامة لمعاهدات الاستثمار الثنائية، يؤدي هذا النهج إلى تحرير دخول الاستثمار وتوطنه من خلال منح المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، رهنًا باستثناءات متفق عليها.
- بعض معاهدات الاستثمار الثنائية لا يمنح معيار المعاملة الوطني. ويمكن أيضاً أن تختلف تغطية التزامات المعاملة الوطنية باختلاف الاستثناءات المتعلقة بالنظام العام والأمن القومي. ويمكن أيضاً منح استثناءات محددة من المعاملة الوطنية لإتاحة تقديم معاملة متميزة (كممنح الحوافز) للشركات المحلية أو تقديمها على أساس قطاعي.
- بعض معاهدات الاستثمار الثنائية (ولا سيما في الممارسة الحالية المتبعة في كندا والولايات المتحدة) يفرض حظراً على بعض أنواع اشتراطات الأداء أو ينص على إنشاء عنها. ومع ذلك، فالحظر لا يحول عادة دون منح بعض الأنواع المحددة من الحوافز للحصول على أداء معين من المستثمرين الأجانب.
- على الرغم من ارتفاع مستوى الاتساق في ممارسة معاهدات الاستثمار الثنائية المتعلقة بتسوية النزاعات، فإن بعض المعاهدات يجعل إتاحة تسوية النزاعات بين المستثمر والدولة مشروطة باستنفاد سبل الانتصاف المحلية أولاً.
- يشمل عدد من معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة مؤخراً استثناءات عامة (مثل الاستثناءات الثقافية، أو الاستثناءات القطاعية، أو استبعاد أنواع معينة من الاستثمارات كمعاملات الحوافز المالية) تحد من النطاق الموضوعي للمعاهدة.

- تشتمل قلة من معاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة مؤخراً على أحكام تتيح اتخاذ تدابير وطنية تهدف إلى حماية البيئة.

جيم- التغييرات التي حدثت بمرور الزمن

٨- على الرغم من كثرة التباينات، أصبحت العناصر الرئيسية المكونة لمعاهدات الاستثمار الثنائية موحدة إلى حد كبير بمرور السنين. وتتجه ممارسة معاهدات الاستثمار الثنائية التي جرت في الآونة الأخيرة نحو إعادة تأكيد دورها التقليدي المتمثل في توفير الحماية الدولية، وبوجه عام، ضمان عدم التعرض لمعاملة تمييزية بعد توطُن الاستثمارات. ويبدو أن المبادرات الداعية إلى إدراج أحكام لتحرير الاستثمار - وبخاصة فيما يتعلق بدخول الاستثمار وتوطُن - لم تُتبع في معاهدات الاستثمار الثنائية التي أبرمتها بلدان أخرى في الآونة الأخيرة، مما يتيح للبلدان المضيفة تصميم سياساتها الاستثمارية بما يتفق واحتياجاتها ومستوى التنمية فيها وأولوياتها الإنمائية. وبالمثل، يبدو أن المبادرة بإدراج شرط يعالج صراحةً اشتراطات أداء معينة (بحظرها عامةً) لم تكن متبعة، إجمالاً، في معاهدات الاستثمار الثنائية الجديدة التي وقعتها بلدان أخرى. وهذا لا يعني بالطبع أن هذه البلدان الأخرى ليست مهتمة بقضايا تحرير الاستثمار؛ بل يوحى بأنها تفضل استخدام صكوك أخرى لمعالجة هذه القضايا.

٩- ومن القضايا الموروثة عن ممارسة معاهدات الاستثمار الثنائية التقليدية، التي لم تعالج في العديد من المعاهدات الجديدة، إمكانية تعزيز أحكام التشجيع المدرجة في هذه المعاهدات من خلال التزامات صريحة وملموسة بصورة أكبر. وختاماً، ينبغي الإشارة إلى أن ما قد يقبله بلد على الصعيد الثنائي قد لا يقبله بالضرورة، بالصيغة نفسها، على الصعيد الإقليمي.

دال- أسئلة

١٠- استناداً إلى هذه المعلومات الأساسية، تطرح بعض الأسئلة نفسها لتدارسها، وهي:

- ما مدى أهمية معاهدات الاستثمار الثنائية للمستثمرين؟ وما هو مستوى الخدمات الذي تقدمه هذه المعاهدات للمستثمرين الأجانب من حيث توفير الأمان والأمن لاستثماراتهم؟ وما هي الخبرات التي اكتسبوها منها؟ وإلى أي مدى كان اللجوء إلى آليات التسوية متاحاً لهم؟
- ما هي آثار تطور المناقشات في مجال نزع الملكية على حق البلدان، وبخاصة البلدان النامية، في تنظيم المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي؟

- هل أوجه التشابه المبينة أعلاه هي فعلاً أوجه التشابه الرئيسية بين معاهدات الاستثمار الثنائية؟ وهل من اختلافات أخرى تستحق الذكر؟ وهل نشأت أية اتجاهات أخرى؟
- هل تترتب أية آثار على نمط نمو معاهدات الاستثمار الثنائية؟
- هل تعالج أهداف معاهدات الاستثمار الثنائية وشكلها ونطاقها ومحتوياتها الموضوعية الشواغل الرئيسية للبلدان المضيفة والأصلية على النحو الواجب في مجال الاستثمار الأجنبي؟ وما هي الأحكام الإضافية التي بإمكانها جعل المستثمر يشعر بمزيد من الارتياح لإجراء الاستثمارات؟ وإلى أي مدى يكون من المجدي معالجة القضايا غير المذكورة صراحةً في الوقت الحالي في معاهدات الاستثمار الثنائية؟ وهل هناك قضايا تحتاج إلى معالجة بطريقة مغايرة؟
- ما هي أوجه التشابه والاختلاف والاتجاهات الناشئة في المعاهدات الثنائية الأخرى غير معاهدات الاستثمار الثنائية في مجال معالجة قضايا الاستثمار؟
- إلى أي مدى وبأية طريقة تؤثر معاهدات الاستثمار الثنائية (وغيرها من المعاهدات الثنائية) على إعداد قواعد الاستثمار الدولية على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الأطراف؟

ثانياً - النهج الإقليمية

١١ - ليس عالم صكوك الاستثمار الإقليمية أو الصكوك الإقليمية التي تتضمن قواعد تتصل بالاستثمار بنفس حجم عالم معاهدات الاستثمار الثنائية، وإن كان هو الآخر واسعاً ومتنوعاً (انظر الجدول). أما الاتفاقات الإقليمية الأسرع نمواً من حيث العدد، التي تعالج قضايا الاستثمار، فهي عامة تلك التي يطلق عليها اتفاقات التجارة الحرة وأطر التكامل الإقليمية^(٥). وبحلول عام ٢٠٠٠، كان عدد هذه الاتفاقات قد وصل إلى أكثر من ١٧٠ اتفاقاً^(٦). ومن الأمثلة على ذلك اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا)، وبرتوكولات السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ومعاهدة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا). ويتزايد عدد ما يتضمن أحكاماً عن الاستثمار من هذه الاتفاقات، كما يحدث ذلك في الاتفاقات الإقليمية الأخرى التي لا تستهدف التكامل الإقليمي بعينه. ومع ذلك، فعدد الصكوك المكرسة بالكامل للاستثمار قليل، ومنها الاتفاق الإطاري المتعلق بمنطقة الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقرار جماعة الأنديز ٢٩١ (المتخذ في عام ١٩٩١)^(٧). والهدف الرئيسي من هذه الاتفاقات هو عادة تحرير المعاملات الاستثمارية وتجنب المعاملة التمييزية بين البلدان المشاركة في المخطط الإقليمي. ويتزايد أيضاً إدراج معايير الحماية القانونية والتدابير التشجيعية في هذه الاتفاقات.

١٢- وبالإضافة إلى ذلك، أعد بعض المجموعات الإقليمية أيضاً نظاماً مشتركة للاستثمار مع البلدان الثالثة. فعلى سبيل المثال، يتضمن اتفاق كوتونو المعقود بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ مبادئ للاستثمار تهدف إلى تعزيز الاستثمار الأوروبي في بلدان هذه المجموعة.

ألف- أوجه التشابه

١٣- رغم التنوع الكبير في صكوك الاستثمار الإقليمية، يمكن تمييز بعض العناصر المشتركة بينها. ففيما يتعلق بتعريف الاستثمار، تستخدم بعض الاتفاقات الأقدم، كقواعد تحرير حركة رؤوس الأموال والعمليات الحالية غير المنظورة التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، نوعاً مقيداً من التعاريف يستند إلى المشاريع. ويتجه الجيل الجديد من هذه الاتفاقات الذي يهدف إلى تحرير الاستثمار نحو استخدام تعاريف واسعة النطاق وجامعة، وإن كان يستبعد عادة معاملات معينة (كما تستبعد منطقة الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا معاملات حافظات الأوراق المالية). وترد الأحكام المتعلقة بتشجيع الاستثمار في عدة صكوك استثمار إقليمية. ويتضمن عدد كبير من صكوك الاستثمار الإقليمية أحكاماً عن حرية تحويل الأموال المتصلة بالاستثمار. كما يتزايد عدد الاستثناءات المقررة لاعتبارات تتعلق بميزان المدفوعات التي يجري إدراجها في صكوك الاستثمار الإقليمية. وفيما يتعلق بتسوية النزاعات، ينص بعض هذه الصكوك على إمكانية تسوية النزاعات عن طريق التشاور والتفاوض، بينما تنص الصكوك الأخرى على التشاور من خلال الهيئة (كمجلس التعاون أو مجلس الارتباط) المكلفة برصد الاتفاق المعني وتنفيذه. ويتضمن عدد من صكوك الاستثمار الإقليمية قواعد مفصلة تنص على التحكيم الدولي في النزاعات الناشئة بين أحد الأطراف ومستثمري الأطراف الأخرى.

باء- أوجه الاختلاف

١٤- تعالج مسألة دخول الاستثمار وتوطئه في صكوك الاستثمار الإقليمية بطرق متنوعة، مع تزايد عدد الصكوك المبرمة مؤخراً التي تمنح معاملة وطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية عند دخول الاستثمارات، رهناءً، في كثير من الأحيان، باستثناءات قطاعية واستثناءات أخرى. وبعض صكوك الاستثمار الإقليمية يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فيمنح حقاً في التوطن. وبعض الصكوك الأخرى يشتمل على نظام للإبلاغ عن الأنظمة القائمة وما يطرأ عليها من تغييرات لتأمين شفافية التدابير المتخذة. وبعضها أيضاً يتضمن أحكاماً لرصد الامتثال.

١٥- وتتجه صكوك الاستثمار الإقليمية أيضاً إلى إيراد أحكام مختلفة فيما يتصل باشتراطات الأداء، مع قيام بعضها بمعالجتها بالتفصيل. وثمة اختلافات أيضاً تتصل بنمط الاشتراطات التي تشملها وأسلوب معالجتها لها. وفيما يتعلق بقضايا تشجيع الاستثمار، يكون التناول مختلفاً، حيث يعالج بعض الصكوك نطاقاً واسعاً من التدابير التشجيعية، بينما لا تذكر صكوك أخرى شيئاً عن هذا الموضوع. ويتضمن عدد من صكوك الاستثمار الإقليمية

معايير للحماية، تتبع أحكام معاهدات الاستثمار الثنائية في هذا الميدان. وفي النهاية، يختلف نطاق القضايا المتصلة بالاستثمار التي تتم تغطيتها على هذا المستوى اختلافاً كبيراً من اتفاق إلى آخر. وبالإضافة إلى الاتفاقات المكرسة كلياً لأحد القضايا (كالمدفوعات غير المشروعة أو المنافسة)، يتزايد عدد صكوك الاستثمار الإقليمية التي تتضمن أحكاماً عن الاستثمار، أي القضايا المتصلة به كحماية البيئة والمنافسة ونقل التكنولوجيا والعمالة والحوافز وتضارب الالتزامات.

جيم- التغييرات التي حدثت بمرور الزمن

١٦- تتضاعف أعداد صكوك الاستثمار الإقليمية وتتزايد معالجتها لقضايا الاستثمار. وقد أقامت بذلك شبكة معقدة من الالتزامات. وفي حين أن معاهدات الاستثمار الثنائية تركز على حماية الاستثمار، وعلى المعاملة غير التمييزية بوجه عام، فإن صكوك الاستثمار الإقليمية تتجه عامة نحو التحرير، وإن كان عدد كبير منها يتطرق أيضاً إلى الحماية والمعاملة.

١٧- يبدو أن ثمة قضية جديدة في سبيلها إلى الظهور (وهي غائبة إلى حد كبير عن معاهدات الاستثمار الثنائية)، وهي تتعلق بالنص على آليات الرصد لمتابعة الوفاء بالتعهدات. وتتضمن هذه النصوص عامة ما يقابل ذلك من إلزام للبلدان بتوفير المعلومات.

دال- أسئلة

١٨- استناداً إلى هذه المعلومات الأساسية، تطرح بعض الأسئلة نفسها لتدارسها، وهي:

- هل أوجه التشابه المبينة أعلاه هي فعلاً أوجه التشابه الرئيسية بين صكوك الاستثمار الإقليمية؟ وهل من اختلافات أخرى تستحق الذكر؟ وهل من اتجاهات أخرى تستحق الاهتمام؟
- إلى أي مدى أثرت صكوك الاستثمار الإقليمية على ممارسة معاهدات الاستثمار الثنائية والعكس؟ وما هي المجالات الرئيسية التي تلتقي وتختلف فيها هاتان العمليتان؟ وما هي أسباب وجود أوجه الاختلاف بين صكوك الاستثمار الإقليمية ومعاهدات الاستثمار الثنائية؟ وهل هناك أي وجه من أوجه عدم الاتساق بينهما؟
- ما هي الخبرات المكتسبة من تحرير الاستثمار بفضل صكوك الاستثمار الإقليمية؟ وهل كانت عملية التحرير الفعلية التي تم التوصل إليها من خلال صكوك الاستثمار الإقليمية عملية مؤثرة؟

- إلى أي مدى يكون تحرير نظم الاستثمار راجعاً لصكوك الاستثمار الإقليمية مقارنة بالتحرير المستقل؟ وهل يعزز كل من العمليتين العملية الأخرى؟ وهل أعاقَت صكوك الاستثمار الإقليمية التحرير المستقل وضمنت استقرار السياسات؟
- بخلاف ما توفره صكوك الاستثمار الإقليمية عامةً من تحسينٍ لفرص النفاذ إلى الأسواق، ما هو أثر عمليات التحرير التي استحدثتها صكوك الاستثمار الإقليمية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الموقعة لهذه الصكوك؟ وكيف كانت تجربة المعاملة الوطنية في مرحلة ما قبل التوطُن؟
- هل من المهم معالجة قضايا لا تحظى حالياً بمكانة بارزة في معظم صكوك الاستثمار الإقليمية؟ وإن كان هذا صحيحاً، فما هي تلك القضايا؟

ثالثاً- البعد الإنمائي

١٩- لا تزال الالتزامات الناشئة عن معاهدات الاستثمار الثنائية المكرسة للتنمية محدودة جداً. ويتمثل أساساً دور معاهدات الاستثمار الثنائية في هذا الشأن فيما يمكن أن تقدمه من إسهام في مجال تشجيع الاستثمار عن طريق المساعدة على ضمان بيئة مواتية ومستقرة للاستثمار الأجنبي. كما أن هذه المعاهدات تتيح، في الوقت نفسه، آفاقاً رحبة لتطبيق القوانين والسياسات الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بقبول الاستثمار الأجنبي وفرض شروط التشغيل ومنح الحوافز، موفرةً بذلك المرونة للبلدان النامية في متابعة الأهداف السياسية لكل منها. وهي تتضمن أيضاً استثناءات من المبادئ العامة (كالاستثناءات المقدمة لاعتبارات تتعلق بميزان المدفوعات) تعالج الشواغل الإنمائية. ومع ذلك، فبالنظر إلى الوضع الراهن لممارسة معاهدات الاستثمار الثنائية، فإنها لا تتضمن عامةً أحكاماً تنص على اتخاذ تدابير عملية تجاه مسائل نقل التكنولوجيا أو التعاون التقني أو الالتزامات الخاصة بالبلد الأصلي.

٢٠- وفي مقابل ذلك، يعتمد بعض صكوك الاستثمار الإقليمية صراحةً أحكاماً موجهة نحو التنمية. وتشمل هذه الأحكام استثناءات وضمائن وفترات سماح متنوعة تهدف إلى تهيئة الفرصة لبلوغ أهداف الأطراف وتلبية احتياجاتها المختلفة على كافة مستويات التنمية. وقد تنطبق هذه الأمور على كافة الأحكام الموضوعية، فتصبح لها أهمية خاصة لمعايير المعاملة قبل دخول الاستثمارات وبعده على السواء. كما أن ثمة فئة خاصة من الاستثناءات تؤثر أيضاً على إعادة الأموال إلى الوطن. وهناك مجموعة أخرى من الأحكام المتصلة بالتنمية تُحيل إلى تشجيع الاستثمار ومنح تسهيلات بشأنه.

٢١- ويتضمن عدد من صكوك الاستثمار الإقليمية أحكاماً مهمة لتبادل المعلومات المتصلة بفرص الاستثمار. ولربما كان اتفاق كوتونو لعام ٢٠٠٠ هو الذي يتضمن أوسع نطاق من الأحكام المتعلقة بتشجيع الاستثمار، استناداً إلى أحكام اتفاقات لومي السابقة.

٢٢- واستناداً إلى هذه المعلومات الأساسية، تطرح بعض الأسئلة نفسها لتدارسها، وهي:

- هل هناك أهداف إنمائية معينة للبلدان النامية المضيفة تمتاز معاهدات الاستثمار الثنائية بعدم تغطيتها، رغم ضرورة اشتغالها عليها؟ وهل هناك أية ضرورة إلى عمل المزيد في معاهدات الاستثمار الثنائية بشأن قضايا تشجيع الاستثمار؟ وهل توفر الأحكام الواردة في غالبية معاهدات الاستثمار الثنائية والتي تقضي بالسماح بالاستثمارات وفقاً لقوانين البلد المضيف وأنظمتها المرونة الكافية للبلدان النامية لمواصلة أهدافها الإنمائية؟
- هل آليات "المرونة" التي تنص عليها صكوك الاستثمار الإقليمية (كاستثناءات والإعفاءات وفترات الانتقال والضمانات) كافية لتمكين البلدان النامية المضيفة من مواصلة استراتيجياتها الإنمائية وتحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمار الأجنبي؟
- هل الاهتمام الذي تعبره صكوك الاستثمار الإقليمية لتشجيع الاستثمار كاف؟
- كيف كانت تجربة صكوك الاستثمار الإقليمية من حيث توفير المحتويات الإقليمية في الاستثمارات داخل المنطقة؟ وكيف أسهمت في التكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي؟
- ما الذي يمكن عمله لتحسين الإمكانات التي توفرها معاهدات الاستثمار الثنائية، والمعاهدات الثنائية التي تعالج قضايا الاستثمار، وصكوك الاستثمار الإقليمية في مجال التنمية؟ وهل تحتاج تدابير البلدان الأصلية والتزامات المستثمرين إلى معالجة؟

الخلاصة

٢٣- لا يزال العديد من الأسئلة المتصلة بالبعد الإنمائي لقواعد الاستثمار في حاجة إلى بحث. كما أن هناك حاجة إلى المضي في استيضاح علاقة الترابط بين ما هو قائم من معايير تحرير الاستثمار وحمائته تشجيعه، وأفضل الوسائل للإعراب عن الشواغل الإنمائية والتعبير عنها على مدى تطور اتفاقات الاستثمار الدولية. وربما كان مفيداً، في هذا الشأن، الاسترشاد بالصكوك الطوعية التي أعدتها المنظمات غير الحكومية والشركات وغيرها من تجمعات، مما يتصل اتصالاً مباشراً بالسير السليم لعلاقات الاستثمار الأجنبية.

الحواشي

- (١) للاطلاع على مسح لشبكة معاهدات الاستثمار الثنائية، انظر الأونكتاد (2000a)، UNCTAD، وللإطلاع على مناقشة لمعاهدات الاستثمار الثنائية، انظر (1998) UNCTAD.
- (٢) تعقد البلدان أيضاً اتفاقات لتجنب الازدواج الضريبي، بلغ عددها ١١٨ ٢ اتفاقاً في نهاية عام ٢٠٠٠. وتعالج هذه الاتفاقات فيما تعالج تحديد الدخل الخاضع للضريبة، لأهداف منها تخفيض حالات الازدواج الضريبي.
- (٣) يُستنسخ عدد من معاهدات الاستثمار الثنائية النموذجية في عدة مجلدات من International Investment Instruments: A compendium (UNCTAD, 1996, 2000b and 2001)
- (٤) يُستنسخ عدد من هذه الاتفاقات في عدة مجلدات من International Investment Instruments: A compendium (UNCTAD, 1996, 2000b and 2001).
- (٥) لأغراض هذه المذكرة، تشمل اتفاقات التجارة الحرة أيضاً اتفاقات التجارة الحرة الثنائية، حيث إن كلا النوعين من الاتفاقات يشتركان أساساً في نفس السمات والأهداف الواسعة، والفرق الرئيسي بينهما هو عدد البلدان المشاركة.
- (٦) انظر منظمة التجارة العالمية (2000) WTO. وأحكام الاستثمار المتصلة بذلك مستنسخة في عدة مجلدات من International Investment Instruments: A compendium (UNCTAD, 1996, 2000b and 2001).
- (٧) هذه الاتفاقات، فضلاً عن تلك المذكورة أدناه، مستنسخة في عدة مجلدات من International Investment Instruments: A compendium (UNCTAD, 1996, 2000b and 2001).

ثبت المراجع

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (1996).

International Investment Instruments: A Compendium, vols. I, II and III. United Nations publication, sales nos. E.96.II.A.9, 10 and 11, New York and Geneva.

_____ (1998). *Bilateral Investment Treaties in the Mid-1990s.* United Nations publication, sales no. E.98.II.D.8, New York and Geneva.

_____ (2000a). *Bilateral Investment Treaties 1959 - 1999.* United Nations document UNCTAD/ITE/IIA/2, <http://www.unctad.org/en/pub/poiteiid2.en.htr>, New York and Geneva.

_____ (2000b). *International Investment Instruments: A Compendium, vols. IV and V,* United Nations publication, sales nos. E.00.II.D.13 and 14, New York and Geneva.

_____ (2001). *International Investment Instruments: A Compendium, vol. VI.* United Nations publication, sales no. E.01.II.D.34, New York and Geneva.

World Trade Organization (WTO) (2000). Mapping of regional trade agreements, note by the WTO secretariat for the Committee on Regional Trade Agreements, WT/REG/W/41, 11 October, mimeo.

الجدول المرفق - أهم الصكوك الإقليمية والأقليمية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر، ١٩٥٧-٢٠٠٢

السنة ^(ب)	العنوان	الإطار	المستوى	الطابع	المركز
١٩٥٧	معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية	الجماعة الاقتصادية الأوروبية	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٥٧	اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٦١	مدونة قواعد تحرير حركات رؤوس الأموال	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٦١	مدونة قواعد تحرير العمليات الجارية غير المنظورة	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٦٣	اتفاقية ضريبية نموذجية بشأن الدخل ورأس المال	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمية	نموذجي	اعتمدت
١٩٦٥	الاتفاقية المشتركة بشأن الاستثمارات في دول الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى	الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٦٧	توصية المجلس المنقحة بشأن التعاون بين البلدان الأعضاء فيما يتعلق بالممارسات المنافية للمنافسة التي تؤثر على التجارة الدولية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمية	غير ملزمة	اعتمدت
١٩٦٧	مشروع اتفاقية بشأن حماية الممتلكات الأجنبية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمي	غير ملزم	لم يُعتمد
١٩٦٩	اتفاق بشأن التكامل دون الإقليمي لمنطقة الأنديز	سوق الأنديز المشتركة	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٦٩	اتفاق إقامة الانتساب بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول الملغاش	الجماعة الأوروبية - دول ملغاش	أقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٦٩	اتفاق إقامة الانتساب بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية أوغندا وجمهورية كينيا	الجماعة الأوروبية - تنزانيا، وأوغندا، وكينيا	أقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٧٠	اتفاق بشأن الاستثمار وحرية حركة رأس المال فيما بين البلدان العربية	الوحدة الاقتصادية العربية	إقليمي	ملزم	اعتمد

١٩٧٠	القرار ٢٤ للجنة اتفاق كرتاخينا: التنظيمات المشتركة التي تحكم حركة رأس المال الأجنبي والعلامات التجارية والبراءات والتراخيص والجمعيات	سوق الأنديز المشتركة	إقليمي	ملزم	نسخ
١٩٧١	اتفاقية إنشاء الهيئة العربية المشتركة لضمان الاستثمارات	الهيئة العربية المشتركة لضمان الاستثمارات	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٧٢	الاتفاقية المشتركة بشأن حرية تنقل الأشخاص وحقوق الإقامة في بلدان الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى	الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٧٣	اتفاق بشأن تنسيق الحوافز الضريبية للصناعة	سوق الكاريبي المشتركة	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٧٣	معاهدة إنشاء جماعة الكاريبي	جماعة الكاريبي	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٧٥	مدونة قواعد الشركات المتعددة الجنسيات في الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى	الاتحاد الجمركي والاقتصادي لأفريقيا الوسطى	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٧٦	إعلان بشأن الاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسيات	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمي	ملزم/غير ملزم (ج)	اعتمد
١٩٧٩	بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا A/P.1/5/79 بشأن حرية حركة الأفراد والإقامة والاستقرار	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٨٠	اتفاق التعاون بين الجماعة الأوروبية واندونيسيا وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا، البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا	رابطة أمم جنوب شرق آسيا - الجماعة الأوروبية	أقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٨٠	المبادئ التوجيهية العامة التي تحكم حماية الخصوصية وتدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمية	غير ملزمة	اعتمدت
١٩٨٠	الاتفاق الموحد لاستثمار رأس المال العربي في الدول العربية	جامعة الدول العربية	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٨٠	معاهدة إنشاء رابطة تكامل أمريكا اللاتينية	رابطة تكامل أمريكا اللاتينية	إقليمية	ملزمة	اعتمدت

١٩٨١	اتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الأوتوماتية للبيانات الشخصية	المجلس الأوروبي	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٨١	اتفاق بشأن تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	المؤتمر الإسلامي	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٨١	معاهدة إنشاء منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا	منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٨٢	مدونة قواعد الاستثمار للاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى	الاتحاد الاقتصادي لبلدان البحيرات الكبرى	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٨٣	معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى	الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٨٤	بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا A/P.1/11/84 المتعلق بمؤسسات المجتمع المحلي	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٨٥	البروتوكول التكميلي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا A/Sp.1/7/85 بشأن مدونة قواعد السلوك لتنفيذ البروتوكول المتعلق بحرية حركة الأفراد والحق في الإقامة والاستقرار	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٨٥	اتفاق بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة بين حكومة إسرائيل وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية	إسرائيل - الولايات المتحدة الأمريكية	ثنائي	ملزم	اعتمد
١٩٨٥	إعلان بشأن تدفق البيانات عبر الحدود	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمي	غير ملزم	اعتمد
١٩٨٦	البروتوكول التكميلي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا A/Sp.1/7/86 بشأن المرحلة الثانية (الحق في الإقامة) من البروتوكول المتعلق بحرية حركة الأفراد والحق في الإقامة والاستقرار	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	إقليمي	ملزم	اعتمد

١٩٨٧	اتفاق لإنشاء نظام لمؤسسات السوق الكاريبية المشتركة	السوق الكاريبية المشتركة	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٨٧	اتفاق أساسي منقح بشأن المشروعات الصناعية المشتركة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٨٧	اتفاق بين حكومات بروني دار السلام وجمهورية إندونيسيا وماليزيا وجمهورية الفلبين وجمهورية سنغافورة ومملكة تايلند لتشجيع الاستثمارات وحمايتها	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٨٨	اتفاق التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية	كندا - الولايات المتحدة الأمريكية	ثنائي	ملزم	اعتمد
١٩٨٩	اتفاقية لومي الرابعة المشتركة بين بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والجماعة الاقتصادية الأوروبية ACP-ECC	ACP-ECC	أقليمي	ملزم	اعتمدت
١٩٨٩	اتفاق التعاون بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية من جانب، والبلدان الأطراف في ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية (دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، دولة قطر، ودولة الكويت) من الجانب الآخر	دول مجلس التعاون الخليجي - الجماعة الأوروبية	أقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٠	ميثاق بشأن نظام المؤسسات الصناعية المتعددة الجنسيات في منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا	منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٠	البروتوكول التكميلي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا A/Sp.2/5/90 بشأن المرحلة الثالثة (الحق في الاستقرار) من البروتوكول المتعلق بحرية حركة الأفراد والحق في الإقامة والاستقرار	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	إقليمي	ملزم	اعتمد

١٩٩١	معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية	الجماعة الاقتصادية الأفريقية	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٩١	القرار ٢٨٥ للجنة اتفاق كرتاخينا: قواعد وتنظيمات لمنع أو تصحيح الاختلالات في المنافسة الناجمة عن الاختلالات المقيدة للمنافسة في مجال التجارة الحرة	جماعة الأنديز	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩١	القرار ٢٩١ للجنة اتفاق كرتاخينا: مدونة مشتركة لقواعد معاملة رأس المال الأجنبي والعلامات التجارية والبراءات والتراخيص والجمعيات	جماعة الأنديز	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩١	القرار ٢٩٢ للجنة اتفاق كرتاخينا: مدونة القواعد الموحدة بشأن المؤسسات المتعددة الجنسيات في منطقة الأنديز	جماعة الأنديز	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٢	الاتفاق المتعلق بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية	الجماعة الأوروبية - الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٢	بنود اتفاق المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمانات التصدير	المؤتمر الإسلامي	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٩٢	اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	كندا والمكسيك والولايات المتحدة	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٣	اتفاق التعاون الإطاري بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية وجمهوريات كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وبنما	الجماعة الأوروبية - كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وبنما	أقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٣	المعاهدة المنقحة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٩٣	الاتفاق الإطاري للتعاون بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية واتفاق كرتاخينا وبلدانه الأعضاء ، وهي جمهورية إكوادور، جمهورية بوليفيا، وجمهورية بيرو، وجمهورية فنزويلا، وجمهورية كولومبيا	الجماعة الأوروبية - جماعة الأنديز	أقليمي	ملزم	اعتمد

١٩٩٣	معاهدة إنشاء السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٩٤	اتفاق التجارة الحرة بين المكسيك وكوستاريكا	المكسيك - كوستاريكا	ثنائي	ملزم	اعتمد
١٩٩٤	معاهدة بشأن التجارة الحرة بين جمهورية كولومبيا وجمهورية فنزويلا والولايات المتحدة المكسيكية	كولومبيا وفنزويلا والمكسيك	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٩٤	بروتوكول كولونيا للتشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٤	بروتوكول بشأن تعزيز وحماية الاستثمارات من دول غير أطراف في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٤	اتفاق بين حكومات الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل أو المكاسب أو الأرباح والأرباح الرأسمالية، ولتشجيع التجارة والاستثمار على الصعيد الإقليمي	الجماعة الكاريبية	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٤	توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الرشوة في المعاملات التجارية الدولية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمية	غير ملزمة	اعتمدت
١٩٩٤	اتفاق التجارة الحرة للفريق الثلاثي	كولومبيا، والمكسيك، وفنزويلا	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٤	مبادئ الاستثمار غير الملزمة لبرامج العمل المعنية بالتعاون الاقتصادي	برامج العمل المعنية بالتعاون الاقتصادي	إقليمية	غير ملزمة	اعتمدت
١٩٩٤	اتفاق التجارة والاستثمار بين حكومة أستراليا وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية	أستراليا - المكسيك	ثنائي	ملزم	اعتمد
١٩٩٤	معاهدة ميثاق الطاقة	منظمة الميثاق الأوروبي للطاقة	إقليمية	ملزمة	اعتمدت

١٩٩٥	اتفاق التعاون الإطاري الدولي بين الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء من جانب، والسوق المشتركة الجنوبية ودولها الأطراف من الجانب الآخر	الجماعة الأوروبية - السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	أقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٥	اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإطاري المتعلق بالخدمات	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٥	برنامج عمل أوزاكا لتنفيذ إعلان بوغور	برنامج العمل للتعاون الاقتصادي	إقليمي	غير ملزم	اعتمد
١٩٩٦	بروتوكول تعديل اتفاق ١٩٨٧ بين البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتشجيع الاستثمارات وحمايتها	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٦	البروتوكول المتعلق بحماية المنافسة للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٦	اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد	منظمة البلدان الأمريكية	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٩٦	اتفاق التكامل الاقتصادي بين بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وشيلي	شيلي - السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٦	اتفاق التجارة الحرة بين كندا وشيلي	كندا - شيلي	ثنائي	ملزم	اعتمد
١٩٩٧	اتفاق التجارة الحرة بين المكسيك ونيكاراغوا	المكسيك - نيكاراغوا	ثنائي	ملزم	اعتمد
١٩٩٧	البروتوكول المعدل لمعاهدة إنشاء الجماعة الكاريبية. البروتوكول الثاني: الاستقرار والخدمات، ورأس المال	الجماعة الكاريبية	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٧	القرار (٩٧) ٢٤ المتعلق بالمبادئ التوجيهية العشرين لمكافحة الفساد	المجلس الأوروبي	إقليمي	غير ملزم	اعتمد
١٩٩٨	اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الجماعة الكاريبية والجمهورية الدومينيكانية	الجماعة الكاريبية - الجمهورية الدومينيكانية	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٨	اتفاق التجارة الحرة بين شيلي والمكسيك	شيلي - المكسيك	ثنائي	ملزم	اعتمد

١٩٩٨	القرار ٤٣٩: الإطار العام لمبادئ وقواعد تحرير التجارة في الخدمات في جماعة الأنديز	جماعة الأنديز	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٨	البروتوكول المعدل لمعاهدة إنشاء الجماعة الكاريبية. البروتوكول الثالث: السياسات الصناعية	الجماعة الكاريبية	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٨	الاتفاق الإطاري بشأن منطقة الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٨	ترتيبات التعاون التجاري والاستثماري بين كندا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	كندا والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٩٨	مذكرة التفاهم المتعلقة بالتجارة والاستثمار بين حكومات السلفادور وغواتيمالا وكندا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس	كندا وبلدان أمريكا الوسطى	إقليمية	غير ملزمة	اعتمدت
١٩٩٨	توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة المنافسة الضريبية الضارة	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمية	غير ملزمة	اعتمدت
١٩٩٨	توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الإجراءات الفعالة لمكافحة الكارتلات الرئيسية	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمية	غير ملزمة	اعتمدت
١٩٩٨	مشروع اتفاق متعدد الأغراض بشأن الاستثمار	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمي	ملزم	لم يعتمد
١٩٩٩	قرار البرلمان الأوروبي بشأن معايير الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الأوروبية العاملة في البلدان النامية: نحو إعداد مدونة أوروبية بقواعد السلوك	البرلمان الأوروبي	إقليمي	غير ملزم	اعتمد
١٩٩٩	اتفاقية القانون الجنائي لمكافحة الفساد	المجلس الأوروبي	إقليمية	ملزمة	ووفق عليها
١٩٩٩	مبادئ التنظيم والإدارة المؤسسية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمية	غير ملزمة	اعتمدت

١٩٩٩	اتفاقية القانون المدني لمكافحة الفساد	المجلس الأوروبي	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٩٩	معاهدة إنشاء جماعة شرق أفريقيا	جماعة شرق أفريقيا	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
١٩٩٩	اتفاق التجارة الحرة بين حكومات بلدان أمريكا الوسطى وحكومة جمهورية شيلي	شيلي - بلدان أمريكا الوسطى	إقليمي	ملزم	اعتمد
١٩٩٩	التدابير القصيرة الأجل لتحسين مناخ الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
٢٠٠٠	اتفاق التجارة الحرة بين المكسيك والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس	المثلث الشمالي	إقليمي	ملزم	اعتمد
٢٠٠٠	الإعلان المنقح لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المنقحة للمؤسسات المتعددة الأطراف	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	إقليمي	ملزم/غير ملزم	اعتمد
٢٠٠٠	اتفاق بين نيوزيلندا وسنغافورة بشأن توثيق الشراكة الاقتصادية	نيوزيلندا - سنغافورة	ثنائي	ملزم	اعتمد
٢٠٠٠	البروتوكول الثامن: سياسات المنافسة، وحماية المستهلك، والإغراق، والدعم المالي، المعدل لمعاهدة شاغاراماس	الجماعة الكاريبية	إقليمي	ملزم	اعتمد
٢٠٠٠	اتفاق الشراكة المنقح بين أعضاء مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من جانب، والجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء من الجانب الآخر	مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ - الجماعة الأوروبية	إقليمي	ملزم	اعتمد
٢٠٠٠	معاهدة الاستثمار والتجارة في الخدمات بين جمهورية كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا	بلدان أمريكا الوسطى	إقليمي	ملزم	اعتمد
٢٠٠١	الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالحماية القانونية للخدمات القائمة على النفاذ المشروط أو المتمثلة فيه	المجلس الأوروبي	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
٢٠٠١	البروتوكول الإضافي لاتفاقية حماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الأوتوماتية للبيانات الشخصية من السلطات الإشرافية وتدفقات البيانات الشخصية عبر الحدود	المجلس الأوروبي	إقليمي	ملزم	اعتمد

٢٠٠١	اتفاقية إنشاء رابطة التجارة الحرة الأوروبية (تعديل)	الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
٢٠٠١	بروتوكول تعديل الاتفاق الإطاري المتعلق بمنطقة الاستثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	إقليمي	ملزم	اعتمد
٢٠٠١	معاهدة شاغاراماس المنقحة لإنشاء الجماعة الكاريبية، بما فيها السوق الموحدة والاقتصاد الموحد للجماعة الكاريبية	الجماعة الكاريبية	إقليمية	ملزمة	اعتمدت
٢٠٠١	اتفاق التجارة الحرة بين حكومة كندا وحكومة جمهورية كوستاريكا	كندا - كوستاريكا	ثنائي	ملزم	اعتمد
٢٠٠٢	اتفاق بين اليابان وجمهورية سنغافورة لشراكة اقتصادية من الجيل الجديد	اليابان - سنغافورة	ثنائي	ملزم	اعتمد
٢٠٠٢	اتفاق التجارة الحرة بين أمريكا الوسطى وبنما	بنما - بلدان أمريكا الوسطى	إقليمي	ملزم	اعتمد

المصدر: الأونكتاد. والصكوك المذكورة هنا مستنسخة بكاملها أو جزئياً في UNCTAD, International Investment Instruments: A compendium، المجلدات من الأول إلى الثامن (منشورات الأمم المتحدة، أرقام المبيع E.00.II.A.9.10.11، و E.00.II.D.13.14، و E.00.II.D.34، وما بعدها).

(أ) تتضمن القائمة اتفاقات التجارة الحرة التي تشمل على أحكام تتصل بالاستثمار. وليست معاهدات الاستثمار الثنائية ومعاهدات الازدواج الضريبي مدرجة في هذا الجدول. وللحصول على قائمة كاملة بمعاهدات الاستثمار الثنائية المبرمة حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، انظر UNCTAD (2000a). ويرد في التذييل قائمة بالاتفاقات الثنائية المتعلقة بالانتساب والشراكة والتعاون التي وقعتها الجماعة الأوروبية، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والولايات المتحدة، وكندا مع البلدان الثالثة، والتي تتضمن أحكاماً تتصل بالاستثمار.

(ب) التواريخ المقدمة هي تواريخ الاعتماد الأصلي. ولم تدرج التنقيحات اللاحقة التي دخلت على الصكوك، إلا في حالة التصريح بذكرها.

(ج) يعد إعلان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلق بالاستثمار الدولي والمؤسسات المتعددة الجنسيات عملاً سياسياً تدعمه قرارات ملزمة صادرة عن المجلس. أما المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات، فهي معايير غير ملزمة.

التذييل. اتفاقات الانتساب والتعاون والشراكة الثنائية والاتفاقات الإطارية الثنائية التي تتضمن أحكاماً تتصل بالاستثمار، والتي وقعها كل من الجماعة الأوروبية، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والولايات المتحدة، وكندا مع بلدان ثالثة (نيسان/أبريل ٢٠٠٢)		
البلد/الإقليم/مجموعة البلدان	تاريخ التوقيع	تاريخ بدء النفاذ
الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء		
مالطة	٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠	١ نيسان/أبريل ١٩٧١
الأردن	١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧	١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩
الجمهورية العربية السورية	١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧	١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩
لبنان	٣ أيار/مايو ١٩٧٧	١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨
الصين	٢١ أيار/مايو ١٩٨٥	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥
باكستان	٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٥	١ أيار/مايو ١٩٨٦
الأرجنتين	٢ نيسان/أبريل ١٩٩٠	...
أوروغواي	٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤
هنغاريا	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	١ شباط/فبراير ١٩٩٤
بولندا	١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ^(١)	...
بولندا	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	١ شباط/فبراير ١٩٩٤
سان مارينو	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	لم يبدأ نفاذه بعد
ألبانيا	١١ أيار/مايو ١٩٩٢	١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
منغوليا	١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢	١ آذار/مارس ١٩٩٣
البرازيل	٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢	١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
موناكو	٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢	لم يبدأ نفاذه بعد
رومانيا	٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ^(١)	...
رومانيا	شباط/فبراير ١٩٩٣	١ شباط/فبراير ١٩٩٥
تشيكوسلوفاكيا	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ^(١)	...
الجمهورية التشيكية	٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣	١ شباط/فبراير ١٩٩٥
بلغاريا	أيار/مايو ١٩٩٠ ^(١)	...
بلغاريا	٨ آذار/مارس ١٩٩٣	١ شباط/فبراير ١٩٩٥
سلوفاكيا	٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣	١ شباط/فبراير ١٩٩٣
الهند	٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨١ ^(١)	...
الهند	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	١ آب/أغسطس ١٩٩٤

الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء (تابع)		
أوكرانيا	١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤	١ آذار/مارس ١٩٩٨
الاتحاد السوفياتي	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ^(١)	
الاتحاد الروسي	٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤	١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
سري لانكا	٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ ^(١)	
سري لانكا	١٨ تموز/يوليه ١٩٩٤	الربع الثاني من عام ١٩٩٥
جمهورية مولدوفا	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤	١ تموز/يوليه ١٩٩٨
كازاخستان	٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	١ تموز/يوليه ١٩٩٩
قيرغيزستان	٩ شباط/فبراير ١٩٩٥	١ تموز/يوليه ١٩٩٩
بيلاروس	٦ آذار/مارس ١٩٩٥	لم يبدأ نفاذه بعد
تركيا	١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ ^(١)	١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤
تركيا	٦ آذار/مارس ١٩٩٥	لم يبدأ نفاذه بعد
لاتفيا	١١ أيار/مايو ١٩٩٢ ^(١)	١ شباط/فبراير ١٩٩٣
لاتفيا	١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥	١ شباط/فبراير ١٩٩٨
ليتوانيا	١١ أيار/مايو ١٩٩٢ ^(١)	١ شباط/فبراير ١٩٩٣
ليتوانيا	١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥	١ شباط/فبراير ١٩٩٨
إستونيا	١١ أيار/مايو ١٩٩٢ ^(١)	١ آذار/مارس ١٩٩٣
إستونيا	١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥	١ شباط/فبراير ١٩٩٨
تونس	٢٥ نيسان/أبريل ١٩٧٦ ^(١)	١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨
تونس	١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥	١ آذار/مارس ١٩٩٨
فييت نام	١٧ تموز/يوليه ١٩٩٥	١ حزيران/يونيه ١٩٩٦
إسرائيل	١١ أيار/مايو ١٩٧٥	١ تموز/يوليه ١٩٧٥
إسرائيل	٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	حزيران/يونيه ٢٠٠٠
نيبال	٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	١ حزيران/يونيه ١٩٩٦
المغرب	٢٧ نيسان/أبريل ١٩٧٦	١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨
المغرب	٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٦	...
أرمينيا	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦	١ تموز/يوليه ١٩٩٩
أذربيجان	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦	١ تموز/يوليه ١٩٩٩
جورجيا	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦	١ تموز/يوليه ١٩٩٩
سلوفينيا	٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
سلوفينيا	١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦	١ شباط/فبراير ١٩٩٩
شيلي	٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦	١ شباط/فبراير ١٩٩٩

		الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء (تابع)
أوزبكستان	٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦	لم يبدأ نفاذه بعد
جمهورية كوريا	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦	...
كمبوديا	٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦	١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧	١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨
تركمانيستان	٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨	لم يبدأ نفاذه بعد
جنوب أفريقيا	١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩	لم يبدأ نفاذه بعد
المكسيك	٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩١	١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
المكسيك	٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
المكسيك	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١	١ آذار/مارس ٢٠٠١
مصر	١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧	١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩
مصر	٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١	...
الجزائر	٢٦ نيسان/أبريل ١٩٧٦	١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨
الجزائر	٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	...
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ودولها الأعضاء		
تركيا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١	١ نيسان/أبريل ١٩٩٢
إسرائيل	١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢
بولندا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
رومانيا	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	١ أيار/مايو ١٩٩٣
بلغاريا	٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣	١ تموز/يوليه ١٩٩٣
هنغاريا	٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣
الجمهورية التشيكية	٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢	١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ^(ب)
الجمهورية السلوفاكية	٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢	١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ^(ب)
سلوفينيا	١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥	١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
إستونيا		١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
لاتفيا	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥	١ حزيران/يونيه ١٩٩٦
ليتوانيا	٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥	١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧
المغرب	١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧	١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
السلطة الفلسطينية	٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨	١ تموز/يوليه ١٩٩٩

١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١	١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
...	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	المكسيك
...	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١	كرواتيا
...	٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الأردن
		الولايات المتحدة
...	١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥	المغرب
١ تموز/يوليه ١٩٩٩	١ تموز/يوليه ١٩٩٩	مصر
١ تموز/يوليه ١٩٩٩	١ تموز/يوليه ١٩٩٩	مصر (ج)
٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩	٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩	غانا
١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩	١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩	جنوب أفريقيا
١١ شباط/فبراير ٢٠٠٠	٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	تركيا
٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠	الأردن
١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠	١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٠	نيجيريا
...	١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠	فيت نام
		كندا
...	١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	أستراليا
...	٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	النرويج
...	٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	سويسرا
...	٢٤ آذار/مارس ١٩٩٨	آيسلندا
...	١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨	السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي
...	٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	جنوب أفريقيا
...	٣١ أيار/مايو ١٩٩٩	جماعة الأنديز

المصدر: الأونكتاد.

... المعلومات غير متوفرة.

(أ) لم يعد نافذا.

(ب) وُقِع مع الجمهورية الاتحادية التشيكية السلوفاكية السابقة في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢. وتم توقيع البروتوكولين المتعلقين بخلافة الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية ودخلا حيز النفاذ في الوقت نفسه في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(ج) اتفاق حوافز الاستثمار بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة جمهورية مصر العربية.